موضوع الاقتصاد السياسي:

المشكلة الاقتصادية

طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية مقابل تعدد احتياجات الإنسان وتطورها، و تتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية لأنها تواجه كل فرد في المجتمع المنتج أو المستهلك، وهي بنفس الوقت تواجه المجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره مهما كان نوع النظام الاقتصادي السائد .(رأسمالي او اشتراكي).

فلكل فرد في المجتمع مجموعة من الرغبات أو الحاجات المتنوعة و يمكن القول أنها غير محدودة، كما أن هذه الحاجات قد تكون متداخلة بمعنى أن كل حاجة تؤدي إلى ظهور حاجة أخرى، فمثلا الحاجة لاقتناء سيارة تؤدي إلى الحاجة إلى شراء البنزين... كما تتميز الحاجات الإنسانية متجددة بمعنى انه كلما أجيبت حاجات معينة للفرد ثارت لديه حاجات أخرى و هكذا.

لكن بالمقابل لهذه الحاجات المتعددة و المتجددة فإن الإمكانيات تعتبر محدودة و قد تكون نادرة في بعض الأحيان و بالتالي لن تستوفي كل هذه الحاجات و هو ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية. فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها مشكلة ندرة فيرى الفكر الاقتصادي السائد ان المشكلة الاقتصادية توجد عندما نكون بصدد حاجات إنسانية غير محدودة في مواجهة موارد اقتصادية نادرة الأمر الذي يستلزم القيام بعملية الموازنة و الاختيار بينهما، أي ترتيب الحاجات بحسب أولوياتها في درجة الإشباع ثم تحديد حجم و نوع الموارد التي تستخدم لتحقيق ذلك و هذا ما يعتبر جوهر اهتمام علم الاقتصاد.

طبيعة المشكلة الاقتصادية

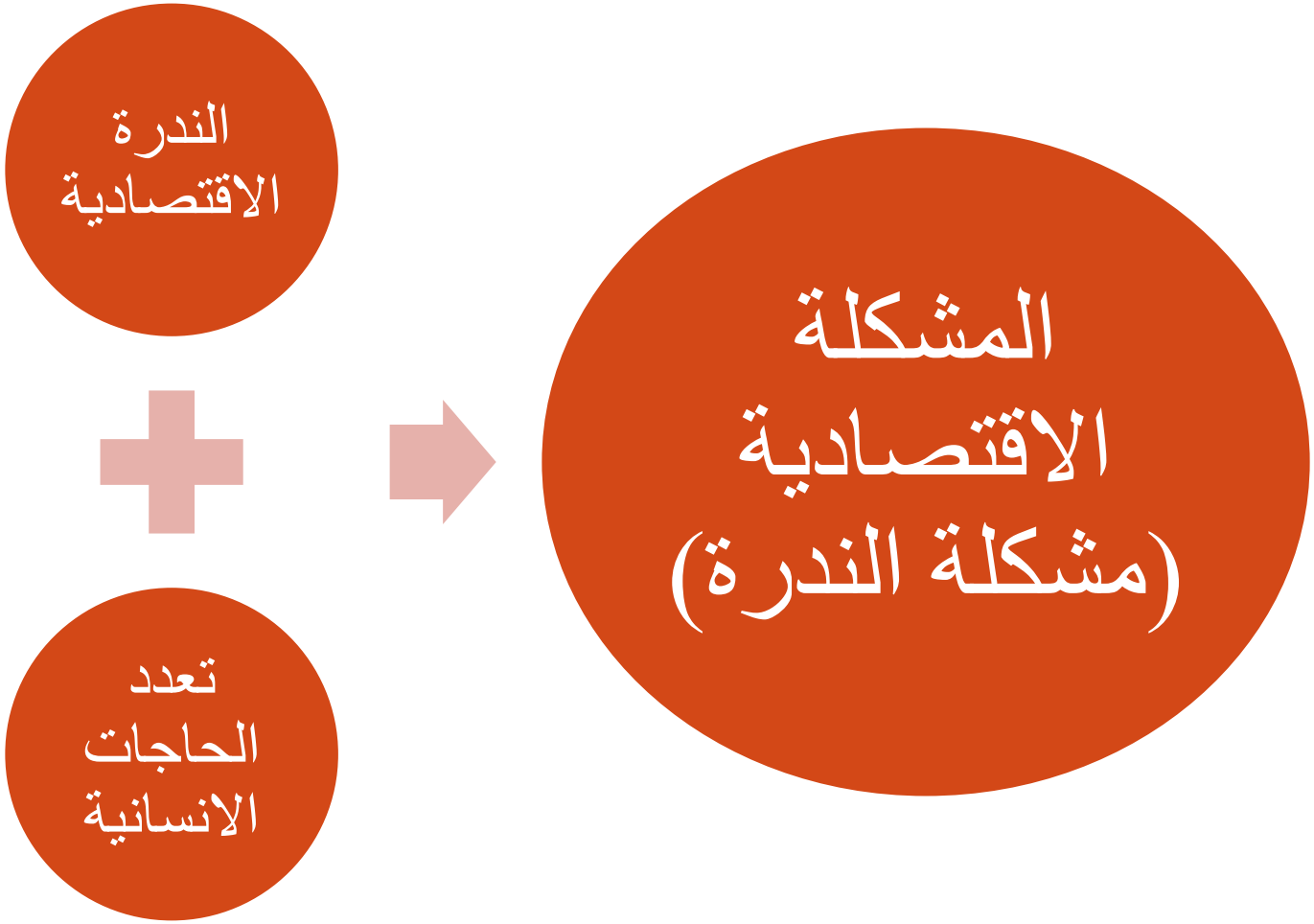

عناصر المشكلة الاقتصادية:

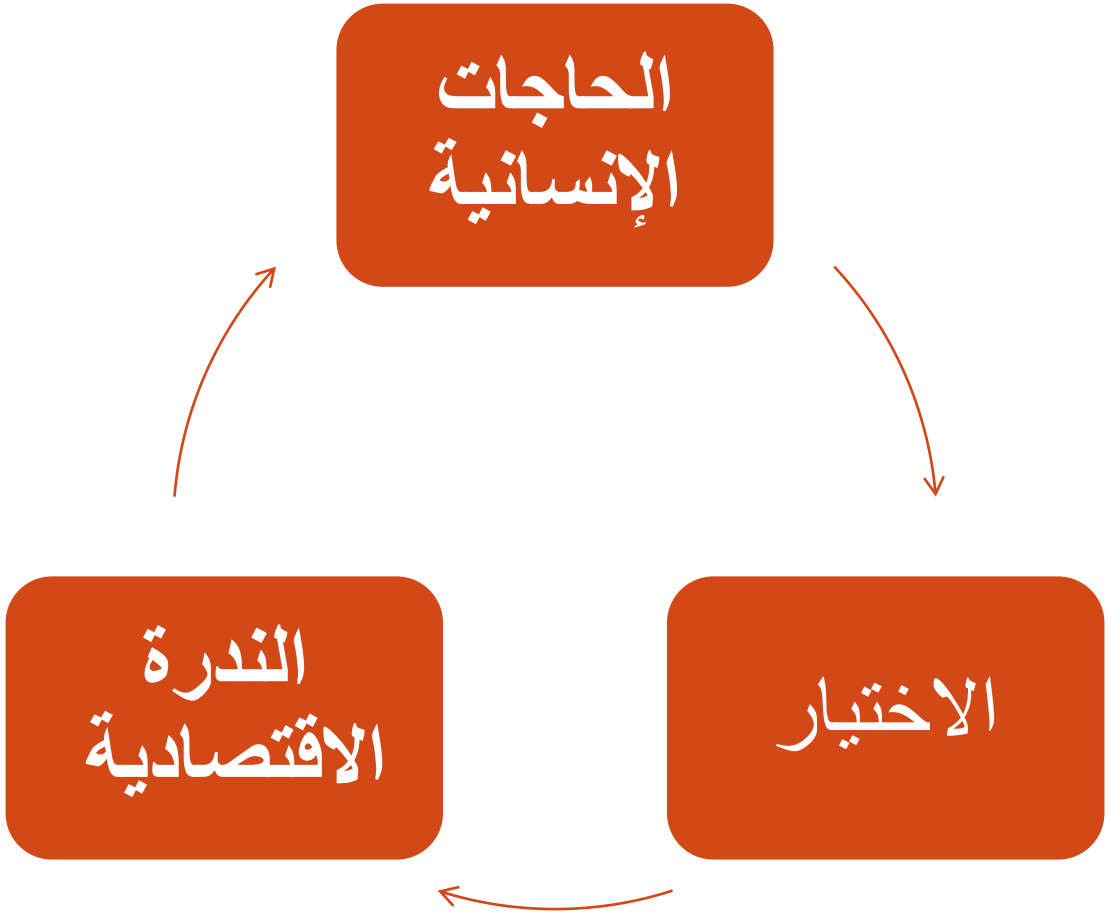

الحاجات الإنسانية:

تعرف الحاجة بأنها "الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان و تطوره"، و تعرف أيضا بأنها:"**رغبة في الحصول على نفع أو إشباع معين أو الشعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته**" ما نستخلصه هنا أن الحاجة إما تأخذ شكل النفع للفرد فتعطيه منفعة معينة مثل الملبس، الأثاث، السيارة... أو تدفع عنه ألما معينا مثل الأكل و الشرب... هذه الحاجات تختلف من حيث درجة إلحاحها، فمنها حاجات ذاتي تلازم الإنسان منذ ولادته مثل الأكل، الشرب، اللباس... و حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة للتطور الجسماني و الفكري و الحضاري مثل الحاجة للتعلم، العمل.... و على العموم تعتبر الحاجات الإنسانية حاجات متعددة يرجع السبب تزايدها إلى **عدة أسباب** منها:

زيادة عدد السكان في العالم: حيث كلما زاد عدد الأفراد في المجتمع زادت حاجاتهم و متطلباتهم،

التقدم التكنولوجي و الحضاري: حيث يؤدي إلى ابتكار سلع و خدمات جديدة مما يؤدي إلى تزايد الحاجة لهذه السلع و الخدمات.

تقدم فنون الاتصال و فنون الدعاية و الإعلان: حيث تؤدي إلى زيادة الرغبة في المحاكاة و التقليد.

economic scarcity **الندرة**

- تعتبر الندرة أهم خاصية أو ركن للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة لم نشأت أي مشكلة اقتصادية. و المقصود بالندرة هنا ليس الندرة المطلقة بل الندرة النسبية، أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة ولكن ليس بالكمية التي تكفي لتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع، بذلك تعبر الندرة عن **العلاقة بين الرغبات والاحتياجات المتعددة والمتنامية باستمرار من جهة والموارد المحدودة** غير **الكافية لتلبية الاحتياجات والرغبات من جهة ثانية** ، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر بكثير من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد و المجتمع للسلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته للسلعة الثانية، مثال ذلك :الغذاء متوفر بكميات أكثر من اليورانيوم لكن احتياجات الأفراد والمجتمع للغذاء أكبر بكثير من احتياجات المجتمع لليورانيوم، وبذلك لا يملك المجتمع كميات من الغذاء تؤمن احتياجات المجتمع من هذه السلعة بكاملها .ومن **أسباب المشكلة الاقتصادية**:
- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

الاختيار:

- يعتبر الاختيار الركن الثالث و نتيجة حتمية للأركان السابقة للمشكلة الاقتصادية فنظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية، يلجأ الفرد إلى المفاضلة بين الحاجات، وندرة الموارد تفرض عليه استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك.ويجب أن يرتكز الاختيار على العقل الموفق بين الاستعمالات البديلة المتاحة.
- و في ظل الاختيار يقوم الفرد بعملية الاختيار حيث يحدد السلع التي يحتاجها ويريد إشباعها وفقا لأهميتها النسبية فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية، وهكذا ..وهذا الترتيب (السلم التفضيلي) يشكل ضرورة بالنسبة لكل فرد وفقا لإمكانياته المختلفة (الدخل) ووفقا لنظرته إلى المنفعة التي يحصل عليها من كل منتج حسب درجة الحاجة له، حيث لا تسمح إمكانياته المحدودة بإشباع جميع احتياجاته فهو يلجأ إذا إلى إشباع ما هو ضروري أولا، و من ثم يلجأ إلى إشباع الحاجات الأخرى الأقل أهمية ثم الأقل وهكذا

الاختيار بالنسبة للدولة

- كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع حيث إن الموارد الاقتصادية محدودة وحاجات المجتمع متعددة، فتظهر هنا مشكلة الاختيار أي كيف يتم استخدام الموارد الاقتصادية المذكورة. هل يستخدمها في تأمين السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات المواطنين بشكل مباشر أو يلجأ إلى استخدامها لإنتاج وسائل الإنتاج التي تستعمل فيما بعد لإنتاج السلع الاستهلاكية. فالموضوع يتعلق بالإشباع المباشر للحاجات أو الإشباع غير المباشر عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج أو أن يقوم بتوزيع هذه الموارد على التوازي فتستخدم لتأمين السلع الاستهلاكية وإنتاج وسائل الإنتاج بما يتفق و إستراتيجية التنمية التي يعتمدها ومستوى التطور في هذا المجتمع. وفي كلا المستويين (الفرد أو المجتمع) تقود عملية الاختيار المذكورة إلى عملية **التضحية** أي إن الفرد أو المجتمع عندما يقرر إشباع رغبة معينة وإعطاءها الأولوية يضطر للتنازل عن إشباع حاجة أخرى . فالفرد عندما يقرر إشباع الحاجات الضرورية يتنازل عن إشباع رغباته الكمالية ولو مؤقتا، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو عندما يوجه موارده الاقتصادية ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج عدد من السلع يؤجل إنتاج سلع أخرى يحتاجها المجتمع إلى وقت لاحق. فالأرض الزراعية مثلا عندما تزرع بمحصول معين يؤجل زرع محصول آخر إلى وقت لاحق وفقا لأهمية الموارد الزراعية المحدد في سلم الأولويات وهذا يسمى السلم التفصيلي